



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 18 تموز / يوليو 2024

انتخابات إيران الرئاسية لعام 2024

نتائج مفاجئة

مهران كامرأفا

انتخابات إيران الرئاسية لعام 2024: نتائج مفاجئة

سلسلة: تقييم حالة

18 تموز / يوليو 2024

مهران كامرافا

يرأس وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وهو أستاذ في جامعة جورجيتاون، قطر. نشر عددًا من الدراسات المحكمة والكتب بما في ذلك كتابيه الصادرين حديثًا: تاريخ موجز للثورة (2020) وداخل الدولة العربية (2018).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4. وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي
5. ملخص عن تاريخ الانتخابات الرئاسية في إيران
6. انتخابات عام 2024
9. توقعات مستقبلية

توجّه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد، في 5 تموز/ يوليو 2024، وذلك بعد وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي في حادث تحطم مروحيته في 19 أيار/ مايو الماضي. وتضمنت الانتخابات الرئاسية الأخيرة كثيرًا من المفاجآت، ولم تأتٍ مذيبةً للأمال¹. وبعد وفاته، أي بعد ثلاث سنوات من توليه منصبه، توجّه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع في 28 حزيران/ يونيو 2024، للمشاركة في الانتخابات الرئاسية الرابعة عشرة للجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة خلال الفترة 1978 - 1979. وبالنظر إلى أنّ أي مرشح من المرشحين الأربعة لم يحصل على نسبة 50 في المئة من الأصوات الضرورية للفوز، فإن الانتخابات انتقلت إلى مرحلة ثانية أُجريت بعد أسبوع. وفي منافسةٍ حادّةٍ استمرّت حتى اللحظات الأخيرة، على نحوٍ لم يكن من الممكن التنبؤ بنتائجها حتى نهايتها، خرج مسعود بزشكيان منتصرًا بنسبة 53 في المئة من الأصوات.

تتناول هذه الورقة الموجزة المرشحين للمنصب الثاني الأعلى في إيران، والمسائل التي تطرّقوا إليها في حملاتهم الانتخابية، فضلًا عن الجهود التي بذلها لحثّ الناخبين على التصويت. وتبدأ بعرض ملخص يبيّن ما أدّت إليه وفاة رئيسي من تأثير في إيران، وجهود النظام في إدارة الأزمات. ثم تعرض موجزًا لتاريخ الانتخابات الرئاسية على مدى 45 عامًا من تاريخ إيران. وتختتم الورقة بتناول انتخابات عام 2024، وتقديم بعض الأفكار المرتبطة بالتوقعات المحتملة بالنسبة إلى إدارة الرئيس بزشكيان الجديدة.

وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي

لم تكن وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي هي المرة الأولى التي تفقد فيها إيران رئيسًا خلال ولايته. ففي بدايات الجمهورية الإسلامية، قُتل كلٌّ من الرئيس محمد علي رجائي، ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر، في تفجير إرهابي في طهران، في آب/ أغسطس 1981. أما اليوم، فقد عزّزت إيران سلطتها، وباتت قادرة على التعامل مع فقدان رئيسها خلال فترة ولايته بثقةٍ أكبر.

بعد وفاة رئيسي مباشرةً، لم يكن في البلاد أيّ مرشح بارز في الانتخابات الرئاسية التي - وفقًا للدستور - يجب أن تحصل خلال 50 يومًا من خلوّ منصب الرئيس. منحت الحكومة مهلة أسبوعين للمرشحين للتسجيل من أجل خوض الانتخابات المقرّرة في 28 حزيران/ يونيو 2024. وكان عمدة طهران الحالي، علي رضا زاكاني، أول مسؤول رفيع المستوى يعلن ترشحه. وبعد بضعة أيام، انضم عدد كبير من السياسيين الطموحين إلى السباق الرئاسي. ومن بين الأسماء التي جرى تسليط الضوء عليها، القائم بأعمال الرئيس الحالي محمد مخبر، الذي كان يشغل منصب النائب الأول للرئيس رئيسي، فضلًا عن خلفيته في الحرس الثوري، إضافة إلى أنه يحظى بمؤهلاتٍ أخرى مرتبطة بالثورة تجعله مقبولًا في المجال السياسي. وكان من المفترض أن يبرز اسمه بوصفه المرشح الذي يمكن أن يكون الأوفر نجاتًا في حال ترشحه. لكن بسبب سلسلة من القرارات السيئة يُرغم أنه اتخذها أثناء وجوده في الحرس الثوري الإيراني، من بينها الموافقة على جهاز كان من المفترض أن يكشف فيروس كورونا (كوفيد-19)، قرّر في النهاية عدم الترشح.

على عكس كثير من التكهّنات في الصحافة الغربية²، من المستبعد أن تؤدي وفاة رئيسي إلى تعقيد مسألة خلافة المرشد الأعلى علي خامنئي البالغ من العمر 85 عامًا؛ إذ أدّى الأداء الاقتصادي الضعيف لرئيسي أثناء تولّيه منصبه، وتشويحه المستمرّ للغة الفارسية وخطاباته غير الواضحة، إلى استبعاده بوصفه خليفةً محتملًا لخامنئي. وكما كان اختيار خامنئي مفاجئًا، عندما انتخبه مجلس الخبراء لمنصب المرشد الأعلى، وقد يكون المرشد الأعلى المقبل أيضًا شخصًا لا يتوقعه الكثيرون.

1 في عام 2021 عاد نظام البلاد الاستبدادي الهجين إلى نزعتة الاستبدادية، وساهم في ضمان فوز رئيسي في الانتخابات، وقد كان يشغل منصب رئيس السلطة القضائية، وكان مرشح النظام الحاكم في ذلك الوقت.

2 Sune Engel Rasmussen, "After Raisi's Death, Iran Wrestles with Two Succession Challenges," *The Wall Street Journal*, 20/5/2024, accessed on 17/7/2024, at: <https://tinyurl.com/mcymysk8a>; Parisa Hafezi, "Death of Iran's Raisi could Stir Race for Khamenei Succession, Insiders Say," *Reuters*, 21/5/2024, accessed on 17/7/2024, at: <https://tinyurl.com/vcc73nh3>

أما على جبهة السياسة الخارجية، فلا شكّ في أنّ خسارة وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان ستترك أثرها في الدبلوماسية الإيرانية؛ إذ إنه أشرف، وهو وجه مألوف في المجال الدولي، على المسار الذي أفضى إلى إصلاح العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية من جهة، وإيران وأذربيجان من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أنه عمل على الحدّ من التوترات مع حكومة طالبان في أفغانستان. وقد كان أيضاً شخصاً محبوباً في الوسط الدبلوماسي في البلاد. وفي السياق نفسه، لا يبدو أنّ علاقة إيران بالولايات المتحدة أو إسرائيل ستشهد مزيداً من التوترات في الوقت الراهن، إلاّ أنّ رحيل عبد اللهيان سوف ينعكس، من دون شك، على مستقبل الدبلوماسية الإيرانية.

ملخص عن تاريخ الانتخابات الرئاسية في إيران

بالنسبة إلى إيران، شكّلت الانتخابات البرلمانية والرئاسية، تاريخياً، جزءاً لا يتجزأ من آلية عمل النظام منذ عام 1979. جرت الانتخابات الرئاسية الأربعة الأولى في الفترة 1980 - 1985 في ظروف استثنائية إلى حدّ ما؛ منها ما اتّسم بالحماسة الثورية، ومنها ما شهد أعمالاً إرهابية، وحرّباً مع العراق. لذلك، لم تكن توجد منافسة انتخابية حقيقية بين المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية. وفي الانتخابات التي جرت في الفترة 1989 - 1993، تولّى أكبر هاشمي رفسنجاني، الرئيس السابق لمجلس الشورى الإيراني، منصب رئاسة الجمهورية. ولكن في عام 1997، تغيّرت طبيعة الانتخابات الرئاسية على نحو مفاجئ مع انتخاب وزير الثقافة السابق محمد خاتمي؛ فقد تغلّب بسهولة على منافسه الذي كان يُنظر إليه، على نطاق واسع، على أنه «مرشح النظام». ومن ثمّ، بدأ معه ما أصبح يُعرف بعصر الإصلاح في إيران. وشكّل النقاش العام وتبادل الأفكار و«حوار الحضارات» المبادئ الأساسية لخطاب الحكومة. وأشعل الرئيس الحماسة في نفوس الحشود من الطبقات المتوسطة الحضرية بطريقة لم يسبق لها مثيل منذ الأيام الأولى لقيام الثورة. ولم يكن الأمر مفاجئاً عندما تغلّب خاتمي على منافسه في عام 2001 بنسبة أكبر من الأصوات: 77 في المئة في عام 2001 مقارنةً بـ 68 في المئة في عام 1997.

لم تَعِب عن بال الدولة العميقة في إيران العبر التي استفادت منها نتيجة عملية انتخاب خاتمي المفاجئة. وتتكوّن هذه الدولة العميقة من أجهزة النظام الأمنية الواسعة ووسائل الإعلام التابعة للدولة، فضلاً عن سلسلة من الملاحق المتعلقة بالمؤسسات التي جرت إضافتها، مع مرور الوقت، لضمان تطوّر الثورة في «الاتجاه الصحيح». ويرأس هذه الدولة العميقة أعلى سلطة في الدولة؛ وهو المرشد الأعلى علي خامنئي. ومنذ تلك اللحظة، بدأ مجلس صيانة الدستور³ يفرض قيوداً كبيرةً على قائمة المرشحين المؤهلين لكل من الرئاسة ومجلس الشورى ومجلس الخبراء، وذلك بعد أن منح نفسه بعد الانتخابات الرئاسية الأولى سلطة الموافقة على القائمة النهائية للمرشحين.

لم يكن أمام مجلس صيانة الدستور سوى الموافقة على بعض الأفراد الذين لم يكونوا ضمن خيارات الدولة العميقة. ويرجع سبب ذلك إلى أنّ بعض الذين كان يُنظر إليهم على أنهم إصلاحيون كانوا يحظون بمؤهلات ثورية لا غبار عليها، وكانوا ينتمون إلى التيار المتشدّد في السنوات الأولى من الثورة. حدث هذا الأمر في عام 2009، عندما تحدّى رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي، الذي أصبح الآن من الإصلاحيين المتحمسين، الرئيس المتشدّد محمود أحمددي نجاد. وتكرّر الأمر في عام 2013، عندما نجح حسن روحاني، الذي شغل منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي فترةً طويلة، في خوض الانتخابات الرئاسية على قاعدة «الاعتدال» والسياسة الشاملة. حصل روحاني، تماماً مثل خاتمي، على المزيد من الأصوات عندما ترشح مرّة أخرى في عام 2017؛ ما يقارب 51 في المئة في عام 2013، و57 في المئة في عام 2017.

3 مجلس صيانة الدستور هو هيئة مكونة من 12 عضواً، يعيّن المرشد ستة منهم من الفقهاء، ويُعيّن الستة الآخرون من القانونيين، حيث يرشحهم رئيس السلطة القضائية إلى مجلس الشورى.

قد يكون مجلس صيانة الدستور قد تعلّم من التجريبتين الرئاسيتين لخاتمي وروحاني. لذلك، قرّر في عام 2021 تضييق عدد المرشحين المعتمدين على نحو أكبر؛ بهدف ضمان انتخاب أولئك الذين توافق عليهم الدولة العميقة. ومن ثمّ، لم تجر الموافقة على أن يكون بعض المطلعين في شؤون الدولة، الذين كانوا يأملون أن يترشحوا للرئاسة، ضمن قائمة مجلس صيانة الدستور النهائية للمرشحين، بمن فيهم الرئيس السابق أحمدني نجاد، ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، الذي شغل هذا المنصب مدّة تُعدّ الأطول.

وعلى الرغم من الغموض والعشوائية الواضحة التي تعترى طريقة عمل مجلس صيانة الدستور، سواء في الموافقة على المرشحين أو استبعادهم، فإنّ هؤلاء المرشحين الذين نجحوا في اجتياز عملية فحص ملفات المرشحين هذه، عادة ما ينخرطون في حملات انتخابية تنافسية لشغل منصب برلماني أو رئاسي. وتاريخياً، كانت الانتخابات في إيران تشهد منافسةً حادّةً؛ إذ يتواجه المرشحون ومؤيّدوهم ضمن حملاتٍ غالباً ما تكون «حامية الوطيس». وكان هذا هو الحال، على نحو خاص، في المرحلة الانتخابية الثانية.

انتخابات عام 2024

وافق مجلس صيانة الدستور على ستّة مرشحين من أصل 81 مرشحاً، كانوا يأملون أن يشغلوا منصب رئيس جمهورية إيران. وكان من بين المرشحين المعتمدين خمسة يُفترض، عموماً، أنهم ينتمون إلى اليمين، ويُشار إليهم عادةً باسم «الأصوليين» في إيران، فضلاً عن مرشح واحد «إصلاحي». وقد ضمت قائمة الأصوليين المرشحين المذكورين فيما يلي:

- **محمد باقر قاليباف:** رئيس مجلس الشورى الإيراني وعمدة طهران السابق.
- **مصطفى بور محمدني:** وزير الداخلية السابق (2005-2008)، ووزير العدل (2013-2017).
- **سعید جليلي،** كبير المفاوضين النوويين السابق، والحليف السابق المقرّب من الرئيس السابق محمود أحمدني نجاد.
- **أمير حسين قاضي زاده هاشمي:** أحد نواب الرئيس إبراهيم رئيسي، وعضو سابق في مجلس الشورى الإيراني، وقد شغل هذا المنصب فترة طويلة.
- **علي رضا زاکاني:** عضو سابق في مجلس الشورى الإيراني، ورئيس بلدية طهران الحالي.
- **مسعود بزشكيان:** وزير الصحة السابق في عهد الرئيس «الإصلاحي» محمد خاتمي، وهو أحد أعضاء مجلس الشورى الإيراني الإصلاحيين القلائل.

خلال الحملة الانتخابية، قدّم بور محمدني وزاکاني وقاضي زاده هاشمي، وجليلي على وجه الخصوص، أنفسهم على أنهم ينتمون إلى الخطّ الأيديولوجي والسياسي للرئيس رئيسي. ومن ثمّ، تعهّدوا بتنفيذ سياسات محلية واقتصادية وخارجية تطابق، إلى حدّ بعيد، السياسات التي كانت تنتهجها إدارة رئيسي. وركّزت الحملة على نحو كاملٍ على وضع الاقتصاد، وكيفية معالجة المشكلات الاقتصادية المتعدّدة التي تعانيها البلاد. واقترح قاضي زاده هاشمي وجليلي وزاکاني، بوصفهم من المعجبين بالرئيس رئيسي على حدّ قولهم، بعض المبادرات الاقتصادية الجديدة، وتعهدوا بمواصلة تطبيق سياسات الإدارة السابقة. وبذلك، أكّد كل منهم، بطريقة أو أخرى، على أنّ مؤشرات الاقتصاد الإيراني الأساسية واعدة، وأنها لا تحتاج إلى التغيير أساساً. ولم يقدّم أي منهم خطّاً ملموساً لتحسين الظروف الاقتصادية الحالية، باستثناء التعهّد بالاستمرار في تطبيق السياسات القائمة التي سوف تؤتي أكلها مع مرور الوقت، بحسب ما أكّده هؤلاء المرشحون.

كان قاضي زاده هاشمي، وهو طبيب جراح، يقدم نفسه، خلال الحملة الانتخابية، على أنه من المعجبين برئيسي. وقد تعهد، أكثر من أي متنافس من المنافسين الآخرين، باتباع سياساته. ولم يلقَ شعار حملته الانتخابية القائمة على تشكيل «حكومة للأسرة الإيرانية» أي صدى لدى أغلبية الناخبين، وفشل في تعزيز فرص ترشحه، وفي منافسة المرشحين الآخرين منافسةً جديّة. واللافت في الأمر أنّ بور محمدي قد أعلن من جهته اتباعه النهج نفسه، لكنه أكد أيضًا أهمية العمل بمهنيّة والاعتماد على تقنية الإدارة السليمة. وقد انتقد المرشحين الذين خفّوا من وطأة آثار العقوبات في حياة الشعب الإيراني، من دون ذكر أسمائهم، أي جميع المرشحين الآخرين من اليمين. وشدّد أيضًا على أهمية إعادة بناء الثقة بين الشباب والنظام السياسي. وفي نهاية الأمر، لم يتمكّن من استمالة الناخبين؛ لا من اليمين، ولا من اليسار، فقد أُصيّبت الفئة الأولى (اليمينية) بخيبة أمل بسبب هجماته الشرسة على المرشحين المحافظين، في حين لم يثق اليسار باعتماده سياسات يزعم أنها «إصلاحية».

لقد شدّد قاليباف، على نحو أساسي، خلال حملته على أهمية الخبرة التكنوقراطية؛ إذ قدّم نفسه، عندما شغل منصب عمدة طهران، في الفترة 2005 - 2017، إلى حدّ بعيد، على أنه تكنوقراطي فاعل وغير أيديولوجي. وكان يُنظر إلى العمدة السابق دائمًا بوصفه المرشح الأوفر فرصًا في الفوز. فقاليباف من المطلعين الدائمين في شؤون الدولة، وقد ترشح للرئاسة ثلاث مرات من قبل، وكان يُنظر إليه على أنه الأقرب بين جميع المرشحين إلى الحرس الثوري. وخلال سنوات حكم أحمدني نجاد، قدّم نفسه بوصفه بديلًا تكنوقراطيًا من الرئيس الذي يتمتّع بأيديولوجية عالية. وفي وقت لاحق، عندما انتُخب روحاني رئيسًا، قدّم قاليباف نفسه على أنه نصير أيديولوجي لليمين، ومدافع عن المحافظين داخل النظام. وعلى الرغم من اتهامه بالعديد من الفضائح المالية الكبرى التي يعود تاريخها إلى فترة تولّيه منصب عمدة طهران، وفي الفترة الراهنة بوصفه رئيس مجلس الشورى، فإنه نجح في تخطي الجدل القائم بشأن دعمه في الانتخابات، ويبدو أنه يحظى حتى الآن بدعم خامنئي.

إنّ المرشح الآخر الأوفر حظًا هو سعيد جليلي، الذي كان، مثله مثل المرشحين الآخرين، من المطلعين السياسيين خلال عقود عديدة؛ إذ كان من المحاربين القدامى الذين شاركوا في الحرب ضد العراق، وترأس فيما بعد فريق التفاوض في المحادثات النووية الإيرانية خلال عهد أحمدني نجاد. ويُعدّ جليلي من المحافظين المتشدّدين، وقد ذكّرت خطابه وشعاراته حملته الانتخابية الأيديولوجية، إلى حدّ بعيد، بالسنوات الأولى للثورة؛ ومن ثم، غالبًا ما تكون غير عملية فيما يتعلق بالحياة اليومية للشعب الإيراني. فعندما سأله أحد المحاورين عن موقفه من الحجاب الإلزامي، على سبيل المثال، اكتفى بالمرادفة وبعرض نظريته الفلسفية، إلى حدّ أنّ تحوّل ذلك إلى موضوعٍ ساخرٍ اجتاح الفضاء الإلكتروني بعض الوقت. ويُعدّ جليلي من المتشدّدين المتطرفين، وكان العديد من المحللين الإيرانيين يرون أنه خيار التيار المحافظ الذي سينسحب لمصلحة زاكاني وقاضي زاده هاشمي وبور محمدي في اللحظة الأخيرة. وقد انسحب كلٌّ من زاكاني وقاضي زاده هاشمي من الانتخابات في اللحظة الأخيرة فعليًا، على عكس بور محمدي الذي بقي في السباق الرئاسي.

بدأت حملة بزشكيان خالية من العيوب تقريبًا، وجرى تنظيمها بعناية من أجل استمالة النزعات المتناقضة، إضافة إلى استمالة التيارات المحافظة والإصلاحية في إيران. ألقى بزشكيان، خلال حملته الانتخابية، وهو من أصل أذربي، العديد من الخطابات باللغة الأذربية؛ ما أثار حماسة حشود الناخبين في المقاطعات الشمالية الغربية لإيران. أما وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، الذي يُعرف بأنه مهندس الاتفاق النووي عام 2015، والذي يحظى بشعبية كبيرة بين الإصلاحيين، فقد قاد، بطريقة ذات فاعلية، حملة نيابةً عن بزشكيان، وقدّم دعمًا له. وتصدّر خير تآييد ظريف البارز لبزشكيان والخطاب الذي ألقاه دعمًا للمرشح الفضاء الإلكتروني الإيراني، حتى إنّ الرئيسين السابقين روحاني وخاتمي خرّجا من صمتها السياسي الطويل والمعبر، وأصدرّا بياناتٍ داعمة لبزشكيان.

وشكّلت نتائج الانتخابات في 28 حزيران/ يونيو مفاجأة، وكانت على النحو التالي:

- مسعود بزشكيان: 8302577 صوتاً.
- سعيد جليبي: 7189756 صوتاً.
- محمد باقر قاليباف: 2676512 صوتاً.
- مصطفى بور محمدي: 158314 صوتاً.

أفادت التقارير أنّ نسبة مشاركة الناخبين، عمومًا، بلغت 39.96 في المئة، أي إنها كانت أقلّ من النسبة المنخفضة غير المسبوقة البالغة 48 في المئة، بالنسبة إلى الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الانتخابات الرئاسية لعام 2021. وقد سجّلت محافظتان ارتفاعاً في نسبة إقبال الناخبين في عام 2024 مقارنةً بعام 2021؛ ففي محافظة طهران، ارتفعت نسبة إقبال الناخبين من 34.4 في المئة في عام 2021 إلى 45 في المئة في عام 2024، وفي محافظة قم من 53.2 في المئة إلى 57 في المئة. واللافت للانتباه أنّ المحافظات التي كان يُفترض أنّ تصبّ فيها الأصوات لمصلحة بزشكيان، أي أذربيجان الشرقية والغربية وكرديستان ولورستان وغيرها، سجّلت نسبة إقبال الناخبين فيها مستويًا متدنّيًا أيضًا في عام 2024 مقارنةً بعام 2021⁴.

وشكّل الأداء الضعيف لقاليباف، الذي تردّد أنه يحظى بدعم كل من خامنئي والحرس الثوري، مفاجأة بالنسبة إلى الكثيرين الذين اعتقدوا أنّ شعاراته المتعلقة بالتنمية والإدارة السليمة ستلقى صدى لدى الناخبين. في نهاية الأمر، يبدو أنّ الفضاخ العديدة التي ارتبط بها اسم رئيس مجلس الشورى الإيراني لم تُعدّ تتيح للناخبين مسامحته.

هذه هي المرة الثانية في تاريخ إيران التي تنتقل فيها الانتخابات إلى المرحلة الثانية؛ إذ لم يتمكن أيّ مرشح من المرشحين الرئيسيين من الحصول على أكثر من 50 في المئة من الأصوات في المرحلة الأولى. وفي 5 تموز/ يوليو 2024، توجّه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع لاختيار واحد من مرشحين مختلفين جدًّا: مسعود بزشكيان، وسعيد جليبي. كانت هذه الحملة هي الحملة الخامسة بالنسبة إلى جليبي، بعد أن ترشح للمجلس مرتين من قبل ولمنصب الرئيس أيضًا في مناسبتين سابقتين، وقد باءت محاولاته جميعها بالفشل. وكان بزشكيان قد سعى للترشح للرئاسة في عام 2021، لكنه لم ينجح في اجتياز عملية فحص ملفات المرشحين التي أجراها حينئذ مجلس صيانة الدستور.

قدّمت أغلبية المحافظين الذين لم ينجحوا في المرحلة الانتخابية الأولى دعمها لجليبي، وهذا الأمر كان متوقعًا. وكان تأييد قاليباف يُعدّ الأهمّ من بين هؤلاء المحافظين. ومع ذلك، فإنّ بعض العاملين البارزين التابعين لقاليباف في مجال الانتخابات، بمن فيهم رئيس مقرّ حملته الانتخابية في طهران، قد أعلنوا صراحةً عن دعمهم لبزشكيان. وجاب كلا المرشحين أنحاء البلاد، وألقيا خطابات أمام حشود من المؤيدين. واللافت للانتباه أنّ أحمددي نجاد، الذي منعه مجلس صيانة الدستور في وقت سابق من الترشح، لم يؤيد جليبي، مع أنّ أحمددي نجاد قد عينّ جليبي، خلال فترة رئاسته، رئيسًا لفريق التفاوض في المحادثات النووية الإيرانية، وأنه كذلك أيدّ ترشح جليبي للرئاسة في عام 2013. أما عمدة طهران زاكاني فلم يؤيد جليبي فحسب، بل ترددت أيضًا شائعات أنه سمح للمرشح باستخدام العديد من مرافق المدينة في إطار حملته الانتخابية.

4 "نتائج نهايي ودرصد مشاركت در انتخابات رياست جمهوری به تفکیک استانها؛ کدام استانها کمترین مشارکت را داشتند؟" [النتائج النهائية ونسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية حسب المحافظة؛ ما هي المحافظات التي شهدت أقل نسبة مشاركة؟] "شبكة شرق"، 2024/6/29، شوهد في 2024/7/1. <https://tinyurl.com/2p7caead> في:

وشدّد جليلي، خاصةً خلال المرحلة الانتخابية الثانية، على أهمية الاعتماد على الذات، ودعم الإنتاج الاقتصادي المحلي، والاستمرار في مقاومة الضغوط الأميركية والأوروبية الممارسة على إيران. صحيح أنّ رئيسي لم يعيّن في أي منصب رسمي بسبب تطرفه المزعوم، لكن جليلي قدّم نفسه طوال الحملة الانتخابية على أنه شريكٌ مقربٌ من رئيسي، ومن أتباعه المخلصين. وانتقد جليلي بزشكيان لأنه تعهّد باستئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أنّ إيران يجب أن تركز، عوضاً عن ذلك، على تعميق العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع أصدقائها الحقيقيين في الشرق، والاعتماد على نفسها. لقد واصل جليلي، خلال حملته الانتخابية، التشديد على موضوع الاعتماد على الذات.

أما بزشكيان، فتعهّد بالعمل خلال رئاسته على إزالة العقوبات المفروضة على البلاد، وعلى الحوار مع الخصوم. وحمل المعسكر اليميني مسؤولية فرض عقوبات أكثر صرامة على البلاد وإثارة الخلافات مع الكثير من البلدان، وإنشاء بيئة اجتماعية محلية خانقة وشبكة إنترنت بطيئة، فضلاً عن تراجع الثقة الشعبية بالنظام السياسي. وقد تعهّد بإصلاح العلاقات بين إيران وسائر أنحاء العالم، والعمل على رفع بعض العقوبات الأكثر قسوةً على الأقل، وإزالة بعض القيود المفروضة على فضاء البلاد الإلكتروني. وتعهّد بانتشال البلاد من الحالة الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها حالياً أيضاً.

خلال الأسبوع الذي يفصل بين المرحلتين الانتخابيتين الأولى والثانية، أظهرت استطلاعات الرأي العام تنافساً متقارباً جداً بين المرشحين؛ إذ أظهرت بعض الاستطلاعات تقدّم جليلي بنقطتين، في حين بيّنت استطلاعات أخرى تقدّم بزشكيان. وأشارت جميع استطلاعات الرأي أيضاً إلى أنّ شريحة كبيرة من الناخبين، تصل إلى 40 في المئة، إما أنها قرّرت عدم التصويت، وإما أنها لم تقرّر بعدُ لمصلحة أيّ مرشّح ستصوّت⁵. ومع اقتراب موعد الاقتراع، لم تكن نتيجة الانتخابات مؤكدة لفوز أحد المرشحين على الإطلاق.

في يوم الاقتراع، تدفّق الإيرانيون إلى مراكز التصويت المجهّزة في جميع أنحاء البلاد، وأفادت التقارير أنه توجد طوابير طويلة طوال اليوم في العديد من المراكز. وقد سجّلت كل مقاطعة من مقاطعات البلاد تقريباً زيادات في نسبة مشاركة الناخبين. واللافت في هذا الشأن أنّ مشاركة الناخبين في جميع أنحاء البلاد قد ازدادت بنسبة 10 في المئة. وكما هي الحال في العادة، جرى تمديد ساعات التصويت: أولاً، من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة الثامنة مساءً، ثمّ إلى الساعة العاشرة مساءً، وأخيراً حتى منتصف الليل؛ وذلك من أجل استيعاب «الموجة الثانية» من الناخبين المتأخرين. وفي نهاية الأمر، بلغت نسبة مشاركة الناخبين 50 في المئة، وحصل بزشكيان على 53 في المئة في حين حصل جليلي على نسبة 44 في المئة من أصوات الناخبين⁶.

توقعات مستقبلية

لم تكن فترة رئاسة إبراهيم رئيسي مميزة؛ إذ كان متوقعاً أن تكون امتداداً لعملية انتخابه «المخططة» لمنصب الرئاسة. وقد حقّق الرئيس السابق وعداً واحداً من بين الوعدتين الأساسيتين لحملته الانتخابية. كان الوعد الأول إصلاح الاقتصاد المنهار في البلاد، بيد أنه قد ازداد سوءاً في عهده. أما الوعد الثاني، فكان السيطرة على جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ويعود سبب تراجع هذه الجائحة إلى أن تراجعها نفسه هو مجراها الطبيعي الذي أخذته أكثر مما يعود إلى سياسات إدارة رئيسي. بطبيعة الحال، اتّسمت مساعي رئيسي في

5 "آخرين نظرسنجى انتخاباتى ايسپا منتشر شد" نُشر آخر نتائج استطلاع الرأي عن الانتخابات لمركز استطلاع الرأي العام للطلاب الإيرانيين (IPSA)، مركز افكارسنجى دانشجویان ایران [مركز استطلاع الرأي العام للطلاب الإيرانيين]، 2024/6/24، شوهد في 2024/7/16، في: <https://tinyurl.com/3vnb56d>

6 "إعلام نتایج انتخابات ریاست جمهوری ۱۴۰۳ به تفکیک استانها [إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية 1403 لعام 2024 حسب المحافظات]"، تابناك، 2024/7/6، شوهد في 2024/7/7، في: <https://tinyurl.com/kbfnhcrp>

السياسة الخارجية ببعض النجاحات الملحوظة؛ أهمها سياسة حُسن الجوار التي أدت إلى تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية في عام 2023، وسياسة التوجّه شرقاً، التي أدت - من بين أمورٍ أخرى - إلى انضمام إيران إلى مجموعة «بريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون. إضافة إلى هذه «النجاحات»، أنتجت رئاسة رئيسي في الواقع مزيداً من الانكماش السياسي، وتشدّداً أكبر في فرض قوانين ارتداء الحجاب الإلزامي في الأماكن العامة، فضلاً عن تحول أكثر تحفظاً في النظام السياسي الإيراني.

قد تكون ميزة رئاسة بزشكيان متمثلة في إحداث تحول كبير في سياسة البلاد الداخلية. فعلى صعيد السياسة الخارجية، تعهّد الرئيس بزشكيان بتعيين محمد جواد ظريف وزيراً للخارجية. وكان ظريف، الذي اضطلع بدورٍ مركزي في حشد الأصوات لمصلحة بزشكيان، قد ردّد فعلاً ما تعهّد به الرئيس الجديد فيما يتعلّق بإحياء المفاوضات المتوقّفة مع القوى الغربية بشأن برنامج البلاد النووي. وفي السياق نفسه، تعهّد بزشكيان بالعمل على تخفيف حدّة بعض العقوبات التي تشلّ اقتصاد البلاد. وعلى نطاقٍ أوسع، كان رئيسي قد فصل الاقتصاد عن السياسة الخارجية، غير أنّ بزشكيان قد تعهّد بإعادة ربط هذين المجالين على نحو وثيقٍ، مُكرّساً العلاقات الخارجية للبلاد بطريقةٍ من شأنها أن تخدم احتياجات الشعب الاقتصادية على أفضل وجه.

والجدير بالذكر أنّ بزشكيان سيحافظ على الإنجازين البارزين اللذين حقّقهما رئيسي في السياسة الخارجية، ألا وهما علاقات حُسن الجوار وسياسة «التوجّه شرقاً». وسيعمل، في موازاة ذلك، على تجديد علاقات بلاده بالغرب. فبالنسبة إلى إيران، يشكّل تحسين العلاقات بالدول المجاورة لها، بخاصة علاقتها بأذربيجان في الشمال والسعودية في الجنوب، أهمية استراتيجية كبيرة جدّاً؛ إذ لا يمكن التخلي عنها مع تغيير الإدارة. ومن المهمّ رصد تفاعل الدول المجاورة مع الإدارة الإصلاحية المفترضة. فالسعودية تتجاهل، على نحو خاص، وجود الإصلاحيين الإيرانيين باعتبارهم لا يتمتعون بسلطة النظام الكاملة، وترى أنّ المحافظين وحدهم هم المقرّبون من الحرس الثوري. ولكن لا يصحّ هذا الافتراض في جميع الأوقات، فهو ناتج من فهمٍ غير كامل وغير دقيقٍ لعمليات صنع القرار والمؤسسات في إيران. وفي الوقت الحالي، تدلّ جميع المؤشرات على أنّ إنجازات رئيسي في السياسة الخارجية لن يتمّ التراجع عنها في ظل الإدارة الجديدة.

أما على الصعيد المحليّ، فينبغي لبزشكيان أن يسعى لتحسين الاقتصاد من خلال السيطرة على معدّل التضخم وزيادة القوة الشرائية لدى الشعب، وقلب المسار الانخفاضي في قيمة العملة الوطنية. وإن لم يحقق بزشكيان تحسينات ملحوظة وسريعة نسبياً في الاقتصاد، فإنه سيواجه صعوبة في كسب الثقة الشعبية أثناء وجوده في منصبه. وفي هذا السياق؛ بعد إعلان نتائج الانتخابات مباشرةً، سجّلت سوق الأوراق المالية في طهران مكاسب كبيرة، أكثر مما حقّقتها في محاولتها للتعويض عن تراجعها المطرد خلال الحملة الانتخابية بسبب احتمال انتخاب جليبي. ويدلّ هذا الأمر على «تفاؤل حذر» في قطاع الأعمال مفاده أنّ الرئيس الجديد سيعمل على تحسين الظروف الاقتصادية وإمكانية إنشاء علاقات تجارية مع العالم الخارجي.

إنّ المشكلة الملحة الأخرى هي مسألة الحجاب الإلزامي في الأماكن العامة. وهذه المسألة لا يستطيع الرئيس أن يفعل أي شيء حيالها من الناحية القانونية. ومع ذلك، يستطيع بزشكيان أن يخفّف من وطأة بعض الإجراءات والأساليب المتعلقة بتطبيق هذا القانون، ولا سيّما من خلال تقليص الصلاحيات التعسفية التي تتمتع بها شرطة الأخلاق. وفي السياق نفسه، قد يرفع الرئيس بعض القيود المفروضة على الإنترنت ويخفف الرقابة على الفضاء الإلكتروني. ومثل هذه المطالب كانت من بين المطالب الرئيسة بالنسبة إلى الطبقات الوسطى الإيرانية. باختصار، من المرجح أن يشهد الإيرانيون تراجعاً متعلّقاً ببعض القيود الاجتماعية التي أصبحت رئاسة رئيسي مرادفةً لها.

ولعلّ التطوّر السياسي الأكثر أهمية في إيران المعاصرة الذي قد يحدث خلال رئاسة بزشكيان، هو وفاة آية الله خامنئي البالغ من العمر خمسة وثمانين عامًا، وتعيين مرشد أعلى جديد. كان النظام السياسي، من جوانب عدّة، يستعدّ منذ بعض الوقت لخلافة القيادة العليا. وكما هو الحال في الفترات الانتقالية السابقة التي لّفها الغموض، من المرجح أن يدير النظام مثل هذه المسألة بسلاسة، ومن دون توتّر، بعد أن وضع على الأرجح خطًا غير معروفة لدى الشعب من أجل مواجهة مثل ذلك الاحتمال. وهكذا، ستشكّل فترة ولاية بزشكيان أهمية تاريخية بالنسبة إلى إيران.

ويشكّل انتخاب الرئيس، الذي أعلن نفسه إصلاحياً، فرصة جديدة للنظام لاستعادة بعض شرعيته الشعبية المفقودة. وكانت نسبة إقبال الناخبين قد بلغت 49.8 في المئة، وكان عدد الناخبين الذين شاركوا في انتخابات عام 2024 أقلّ مما كان عليه في الأعوام 1997 و2001 و2005 و2009 و2013 و2017. ومع ذلك، دلّ انتخاب بزشكيان على أنّ عددًا كبيرًا من الناخبين يثقون بأن النظام قادر على إصلاح ذاته. وفي حال تمكّن الرئيس الجديد من الوفاء بأغلب وعوده، إن لم يكن جميعها، مثل تحسين الوضع الاقتصادي وتطوير العلاقات بالغرب على نحو خاص، فإنّ فترة رئاسته ستشكّل تحوّلًا فيما يتعلّق بشرعية إيران، وفترةً مهمّةً في حياة النظام؛ فترة شبيهة إلى حدّ ما بـ «عصر الإصلاح» للرئيس السابق خاتمي. أخيرًا، لا شكّ في أنّ السنوات الأربع المقبلة، وربما حتى السنوات الثماني المقبلة أيضًا، ستترك أثرًا كبيرًا في مسار إيران.